

Distr.: General  
12 April 2011  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ٧ نيسان/أبريل ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم، وعن طريقكم إلى أعضاء مجلس الأمن، نقاطا توضيحية تتعلق بالاستفتاء على الوضع الإداري لدارفور، الذي سيجري وفقا لاتفاق سلام دارفور الموقع في أبوجا في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ والمرسوم الرئاسي الذي أصدره رئيس جمهورية السودان عمر حسن البشير، في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١١ لخلق مناخ موات للعملية السياسية الجارية لتحقيق سلام واستقرار دائمين في دارفور (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دفع الله الحاج علي عثمان  
الممثل الدائم للسودان



مرفق الرسالة المؤرخة ٧ نيسان/أبريل ٢٠١١ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن  
من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة

توضيحات بشأن الاستفتاء على الوضع الإداري لدارفور

- يجل موعد إجراء الاستفتاء على الوضع الإداري لدارفور وفقا لاتفاق أبوجا، الذي وقعت عليه حكومة السودان واعترف به المجتمع الدولي. وتنص المادة ٥٥ من الاتفاق المعنون "الوضع الدائم لدارفور"، على ما يلي: "يتحدد الوضع الدائم لدارفور من خلال استفتاء يجري في وقت متزامن في ولايات دارفور الثلاث". ووفقا للاتفاق، "يجري الاستفتاء على وضع دارفور خلال فترة لا تتجاوز ١٢ شهرا بعد إجراء الانتخابات في دارفور، التي ستنظم بالتزامن مع الانتخابات الوطنية كما ينص على ذلك الدستور الوطني الانتقالي، على ألا يتجاوز ذلك بأي حال شهر تموز/يوليه ٢٠١٠".
- يقتصر التصويت على مواطني ولايات دارفور الثلاث كما هو منصوص عليه في المادة ٥٥ المشار إليها أعلاه.
- من المعلوم جيدا أن السودان مقبل على صياغة الدستور الدائم للبلاد عقب انتهاء الفترة الانتقالية لاستفتاء جنوب السودان في تموز/يوليه ٢٠١١، مما يستوجب البت في الوضع الإداري لدارفور قبل ذلك التاريخ.
- بناء على أحكام اتفاق أبوجا، ستضطلع المفوضية القومية للانتخابات بتنظيم الاستفتاء والإشراف عليه وفقا لقانون الانتخابات العامة.
- ستجري مراقبة الاستفتاء دوليا. المادة ٥٨ من الاتفاق تنص على ما يلي: "تضطلع المفوضية القومية للانتخابات بتنظيم الاستفتاء على وضع دارفور، والإشراف عليه. ويحدد قانون الانتخابات الوطنية القواعد والإجراءات الناظمة للاستفتاء وستجري مراقبة الاستفتاء دوليا".
- كما هو موضح أعلاه، ستشرف المفوضية القومية للانتخابات على إجراء عملية الاستفتاء. ولا يشمل الدور الذي تضطلع به السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور الإشراف المباشر على تنظيم الاستفتاء، بل يقتصر دورها على الإشراف على تنفيذ اتفاق أبوجا، وفق أحكام المادة ٥٣ (أ): "تضطلع السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور بالمهام التالية: تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنسيق تنفيذ هذا الاتفاق

ومتابعته. وتشمل هذه المسؤولية، بصفة خاصة، تسهيل عودة اللاجئين والمشردين داخليا، وتنسيق استعادة الأمن، وتعزيز السلم والمصالحة في كل أنحاء دارفور“.

- تضطلع الحكومة بخلق مناخ ملائم لإجراء الاستفتاء باتخاذ عدد من التدابير والإجراءات بما في ذلك رفع حالة الطوارئ في دارفور وضمان حرية التجمع وحرية التعبير والسماح بحملات للمناداة بأي الخيارين (إقليم أو ولايات).
- لا يتعارض إجراء الاستفتاء مع محادثات الدوحة، وستواصل الحكومة انخراطها في منتدى الدوحة بهدف التوصل إلى توقيع اتفاق سلام. وقد أخطرت الحكومة الوساطة بنيتها إجراء الاستفتاء ولم تبد الوساطة أي اعتراض على ذلك.
- لا ينبغي أن يؤثر إجراء الاستفتاء على الوضع الإداري لدارفور على العملية السياسية في دارفور وعقد مؤتمر الحوار الدارفوري، الذي ينظمه فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي الذي يرأسه الرئيس إمبيكي والمكلف من الاتحاد الأفريقي بالتنسيق مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.
- ستقوم الحكومة بالتشاور مع القوى السياسية والجماعات المسلحة التي وقعت على اتفاق أبوجا وإعلان المبادئ حول إجراءات تنظيم الاستفتاء، بما يحقق الهدف المتمثل في تمكين سكان ولايات دارفور من التصويت في استفتاء حر ونزيه للبت في الوضع الإداري الدائم لدارفور.